

## منظمة الشفافية الدولية

### نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية(\*)

(بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٥). ٣٠٧ ص.

#### بشر فارس

مستشار اقتصادي، المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

العربية، وبخاصة بعض عناصره التي لها خصوصية في مجتمعاتنا العربية من حيث اعتبارها ظواهر اجتماعية شبه مقبولة (كالمحاباة والزبونية)، القائمة أساساً على الضبابية والمؤدية إلى عدم الفصل الواضح بين الشأن العام والخاص. كما يتضمن الكتاب بحثاً تفصيلياً لكافة آليات مكافحة الفساد، والتي يؤكد باستمرار على ضرورة ترابطها ضمن أية إستراتيجية مقترحة يتم تبنيها.

الكتاب موجه بالدرجة الأولى لمساعدة الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العربية على بلورة برامج عمل محددة، إذ يتجاوز التحليل النظري المجرد لآفة الفساد في مجتمعاتنا العربية. وكنقطة البداية، لا بد من استعراض العناصر الأساسية التي تضمنها الكتاب ضمن فصوله الأربعة والعشرين والتي تلي أدناه، قبل الدخول في

#### - ١ -

هذا الكتاب هو حصيلة الجهود التي بذلها عدد كبير من الخبراء والأكاديميين العرب (ص ٦-١٠) بالتعاون الوثيق مع منظمة الشفافية الدولية) لوضع مرجع أساسي بالعربية تسترشد به كافة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني العربية الداعمة لتحقيق «الحاكمية الصالحة»، ونشر الوعي الداعي لمكافحة الفساد في أقطار الوطن العربي. وقد تم ذلك على أساس تقييم العديد من المفاهيم والآليات المتعلقة بالحكمية الصالحة ومكافحة الفساد التي يضمها كتاب المرجعية (The Source Book) الذي سبق وأن قامت بوضعه منظمة الشفافية الدولية.

الشمولية التي يتصف بها الكتاب تستحق التقدير وذلك لتضمنه استعراضاً مفصلاً لكافة مظاهر الفساد في الأقطار

(\*) إن الآراء الواردة في هذه المراجعة لا تمثل بالضرورة آراء المنظمة التي ينتمي إليها الكاتب.

الأقطار العربية يرتبط مباشرة بعناصر رئيسية من مكونات الثقافة الإسلامية - العربية.

كما يؤكد باستمرار على ملاحظة أهمية الترابط العضوي بين كافة عناصر أية استراتيجية لمكافحة الفساد يتم تبنيها كشرط أساسي لتحقيق فعاليتها. فالمقاربة المطلوبة للتحليل الصحيح لأفة الفساد في مجتمعاتنا العربية، تتطلب الوعي بأن هذه الظاهرة لا يمكن معالجتها من أية زاوية ضيقة محدودة (كالإصلاح القضائي؛ التغيير المؤسساتي؛ تحديث نظام التمثيل البرلماني؛ إصدار التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد)، إذ إنها تخترق كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية بالتزامن، وذلك لكون الفساد ظاهرة مجتمعية (Societal Phenomenon) ذات أبعاد خطيرة مترابطة (سياسية، اقتصادية، أخلاقية). إن انطلاق الكتاب من زاوية التحليل الصحيح لظاهرة الفساد ومكوناته في الأقطار العربية يساعد على تبين تكلفته الحقيقية ويظهر عدم إمكان التصدي له منهجياً، إلا من خلال تفعيل الوعي الشعبي الداعم لاستراتيجية واضحة مبنية على تضافر جهود الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، والتي تشمل كافة العناصر الأساسية الضامنة للنجاح (الإرادة السياسية المدعومة شعبياً، بلورة برامج عملية واضحة المعالم، تفعيل الحكم الصالح، تنمية الوعي والتحفيز الشعبي، وتحقيق التغيير المؤسساتي المطلوب).

إن التنامي المتسارع للفساد في أقطار الوطن العربي كان النتيجة الحتمية لغياب العناصر المبينة أعلاه، والتي شكل تجذر الفساد أهم تداعياتها. وفي هذا الصدد يؤكد

بحث بعض الإشكاليات التي يطرحها الكتاب على الصعيد العملي لصانعي القرار السياسي في أقطارنا العربية، وذلك من حيث عدم تضمنه تحليل آثار وتداعيات الربط الحالي بين ضرورة تبني استراتيجية لمكافحة الفساد والتجاوب المطلوب (دولياً) من الأقطار العربية للانضمام لمنظومة العولة التي يشهد العالم تسارع وتيرتها، والتي يجري التعبير عنها من خلال المطالبة الدولية للأقطار العربية بتسريع الإصلاح السياسي وتبني الإصلاحات الاقتصادية المواكبة (كإعادة الهيكلة الاقتصادية وتبني سياسة السوق الحرة).

## - ٢ -

ينطلق الكتاب في استعراضه لمشكلة الفساد في الأقطار العربية من خلال إبرازه التناقض الشائع بين المصلحة العامة والمنافع الخاصة، وذلك من خلال تبنيه تعريفاً للفساد لا ينحصر في الشأن العام تحديداً، بل يتعداه ليتناول جوانب أخرى من الحياة الاجتماعية. فمن خلال إبرازه للإخفاق العربي في مجابهة الفساد، يشدد الكتاب على أهمية تحقيق « الحكم الصالح » كشرط أساسي لإنجاح أية استراتيجية يتم تبنيها لمكافحة الفساد، والانطلاق الفاعل للتنمية الإنسانية في الأقطار العربية. إذ إن الفشل في تحقيق الحاكمية الصالحة في الأقطار العربية سيحول أية استراتيجية لمكافحة الفساد إلى مجرد شكليات غير فاعلة.

ومع إبرازه أهمية ظاهرة « الفساد الصغير » وانتشارها في معظم الأقطار العربية بدرجات متفاوتة، يدحض الكتاب التعميم الذي يروج له في العديد من وسائل الإعلام الغربية القائل بأن تجذر الفساد في

الفصل العناصر والمكونات الرئيسية لأية استراتيجية فاعلة (المحاسبة، المساءلة، النزاهة، الإفصاح، الشفافية، اعتماد مدونات السلوك ومواثيق تعزيز النزاهة) التي تساهم جميعها في دعم نمو الوعي الشعبي. فزيادة الإدراك والوعي لمخاطر تنامي الفساد في المجتمعات العربية يمكن اعتباره بحد ذاته غاية رئيسية يجب العمل لتحقيقها، وهو ما أبرزته «المنظمة العربية لمكافحة الفساد» كعنصر أساسي ضمن برنامج عملها<sup>(١)</sup> الهادف إلى ربط الجامعات العربية بشبكة أكاديمية هدفها إدخال عناصر في مناهجها التعليمية تعنى بشؤون تحقيق «الحاكمية الصالحة» ومكافحة ظاهرة الفساد في المجتمعات العربية. كما يتطرق هذا الفصل إلى دور البناء التنظيمي للمؤسسات؛ إصلاح البرامج والمؤسسات العامة، وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني التي تؤدي بدورها إلى ضمان فعالية الاستراتيجية المبرمجة التي يتم اعتمادها.

وتتضمن الفصول الثلاثة التالية: **(الثاني والثالث والرابع)** (ص ٤٧-٧٩) بحثاً تفصيلياً لأدوار السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في دعم فعالية الاستراتيجية التي يتم اعتمادها لمكافحة الفساد وتبيان المتطلبات اللازمة لتفعيل دور كل منها: التشريعية (الانتخابات الحرة والنزيهة، صحة التمثيل البرلماني ومشروعيتها، الدور الرقابي لهذه السلطة تحت ظل حكم القانون، فصل السلطات

الكتاب على ضرورة الإيمان بإمكان النجاح في التصدي لآفة الفساد، إذ إن إشاعة اليأس حول إمكانية النجاح قد يعرقل الكثير من الجهود المدعومة بالنيات الحسنة.

### - ٣ -

يحدد **الفصل الأول** من الكتاب (ص ٣٤-٤٦) الإطار التحليلي لبحث مشكلة الفساد حيث يتطرق إلى إظهار تأثيراته السلبية في كافة الأبعاد: السياسية (من زاوية تأثيره في الاستقرار السياسي المبني أساساً على القبول بمشروعية الدولة)؛ الاجتماعية (من زاوية زعزعة قيم المجتمع وقواعد السلوك المقبول)؛ الاقتصادية (بإظهاره التكلفة الباهظة للفساد التي تحد من إمكانات التنمية البشرية - الإنسانية في مجتمعاتنا العربية)؛ والأخلاقية (من حيث تفريغه لقيم المجتمع العربي من معانيها وفعاليتها مما يؤثر سلباً في التماسك الاجتماعي).

ثم يتطرق الكتاب لتحليل أسباب الفساد والعوامل المؤدية لتناميه وخروجه عن السيطرة في الأقطار العربية (ضعف الإرادة السياسية الواضحة، الفقر والجهل، فساد الحكم القائم على عدم التوازن والفصل بين السلطات، غياب الوعي الشعبي، ضعف وسائل الإعلام والمعرفة، الغياب شبه الكامل لأي دور للمجتمع المدني).

ولتفعيل الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الفساد، يستعرض الجزء الأخير من هذا

(١) انظر مراجعة عامر خياط لكتاب: «التقرير العالمي للفساد، ٢٠٠٥»، المستقبل العربي، السنة ٢٨، العدد ٣٢٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ١٦٣، وإشارته إلى اعتماد «المنظمة العربية لمكافحة الفساد» معياراً لقياس الفساد يوسع نطاق مفهوم إدراك الفساد ليشمل أبعاداً لم يتطرق إليها مؤشر قياس إدراك الفساد الذي تعتمده حالياً «منظمة الشفافية الدولية» ضمن تقريرها السنوي عن الفساد.

والخضوع للمساءلة والمحاسبة، والالتزام بالمصلحة العامة.

وخلاصة، فإن النقطة الجوهرية هنا هي ضرورة الموازنة بين المصالح الاقتصادية المشروعة للأقطار العربية والضرورات السياسية للتعاطي مع تلك الضغوط الخارجية عند تنفيذ الخطوات الهادفة لإحداث التغيير.

إضافة يبحث هذا الجزء من الكتاب استقلالية القضاء ووسائل تفعيلها (الحصانات، آليات التعيين الإجراءات القضائية) التي تمكنه من مراقبة أداء السلطة التشريعية أيضاً وعدم الاكتفاء بمراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية فقط، إضافة إلى تحليل المؤشرات الممكن استخدامها لقياس أداء السلطة القضائية (فعالية تنفيذ الأحكام، حق المراجعة القضائية، التنظيم المهني، نظام المحاكمات، ضمان استقلالية القضاء، وتقييم جدية أداء القضاة). وضمن هذا السياق جرى البحث بالتفصيل في تفعيل وتحقيق النزاهة في الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن الفصل الرابع عشر (ص ١٧٠-١٧٦)، إضافة إلى بحث كافة الأمور المتعلقة بالرقابة القضائية على أعمال الإدارة ضمن الفصل الخامس عشر (ص ١٧٧-١٨٨)، علماً بأن ما يختص بدور وفعالية الرقابة الإدارية الذاتية للسلطة التنفيذية جرى بحثه بإسهاب ضمن الفصلين الخامس والسادس (ص ٨٠-٩٩).

وضمن سياق بحث الأداء المطلوب للأجهزة الحكومية، يتطرق الكتاب في الفصل الثامن عشر بالتفصيل لموضوع المشتريات والعقود العامة، بحيث يبين مظاهر الفساد المنتشرة والأكثر شيوعاً في هذا المجال

لتمكين السلطة التشريعية من الرقابة الفاعلة ومساءلة ومحاسبة السلطة التنفيذية). كما يتطرق هذا الجزء من الكتاب لبحث كافة الجزئيات المتعلقة بالسلطة التشريعية مبيناً المعايير المطلوبة والمعتمدة لقياس وتقويم فعالية أدائها.

ويتضمن هذا الجزء استعراض جوانب مهمة من العوامل المتعلقة بأداء السلطة التنفيذية وظاهرة تخطي ممارستها حدود مهام السلطات الأخرى في معظم الأقطار العربية، مع تبيان علاقة هذا التطور السلبي بتنامي الفساد، إضافة إلى غياب دور المواطن العربي مما يعزز الأنظمة التسلطية للحكم (غياب الحريات والديمقراطية وتداول السلطة السلمي). ورغم الإشارة الواضحة هنا إلى دور العامل الأجنبي في تعزيز هذه الأوضاع من خلال مساندته الأنظمة العربية الشمولية بغرض المحافظة على مصالحه الاقتصادية، يلاحظ القارئ عدم الإسهاب وبحث هذه النقطة بالتفصيل على الرغم من أهميتها المحورية تاريخياً بالنسبة إلى أقطار الوطن العربي التي لا تزال حتى يومنا هذا في صراع مفتوح مع الاستعمار الغربي، الذي يأخذ شكلاً جديداً من خلال محاولته الهيمنة الاقتصادية الشاملة على مواردها الطبيعية. فمعظم الضغوط الخارجية على الأقطار العربية ضمن هذا السياق لم يرق بعد إلى مستوى الجدية، وذلك بحيث لم تتعد تلك التغيرات الشكليات في معظم الأحيان. كما يستعرض هذا الجزء المعايير والمؤشرات المطلوب إحداثها لتقييم التغيير الحقيقي في هذا المجال (حقوق الإنسان، الديمقراطية، توسيع المشاركة الشعبية)، من خلال إطلاق حرية العمل السياسي

الممارسات التسلطية لمعظم السلطات التنفيذية في الأقطار العربية، في ظل تغييب الحريات العامة والممارسة الديمقراطية. وتجري الإشارة هنا إلى ضرورة دعم دور تلك الهيئات وإبعادها عن دائرة التأثير السياسي، وذلك من خلال البحث التفصيلي للعديد من الإجراءات الهادفة لذلك (ص ١٠٤-١٠٥)

وضمن هذا السياق يتضمن الفصل **الثامن** (ص ١٠٨-١١٥) تحليلاً دقيقاً لمسببات ومظاهر الفساد في المرفق العام مع إبراز آثاره السلبية في كمية ونوعية الخدمات التي تقدم للمواطنين بواسطتها والانعكاسات السلبية لذلك على مسيرة التنمية البشرية/ الإنسانية في الأقطار العربية. وفي هذا الصدد يجري التشديد على أهمية التواصل مع الجمهور والتي تم بحثها بإسهاب ضمن **الفصل التاسع** (ص ١١٦-١٢٤) من خلال إبراز دور المساءلة في تفعيل اليات مكافحة الفساد في إدارات الحكم المحلي التي تبرز الاحتكاك والتواصل الوثيق بين المواطن والسلطة، أكثر مما تبرزه علاقته مع الأجهزة الحكومية الأخرى. وقد تم تخصيص الفصول المتبقية من الكتاب لبحث جزئيات مهمة من استراتيجية مكافحة الفساد، كـ **الفصل العاشر** (ص ١٢٥-١٣٣) المخصص لبحث أهمية الحق في الوصول إلى المعلومات ودور الإعلام العربي في تعزيز الشفافية من خلال استعراضه الجوانب المتعلقة بتسهيل تدفق المعلومات وتغيير ثقافة سرية المعلومات المسيطرة حالياً على الذهنية البيروقراطية العربية وتبيان الآليات المقترحة لذلك. كما تضمن **الفصل الحادي عشر** (ص ١٣٤-١٤١) بحثاً تفصيلياً لنقطة محورية جرى التشديد عليها

(طرق الترسية غير الصحيحة، التكتّم عن المعلومات وعدم نشرها، تقييد المنافسة بطرق غير مشروعة، انتهاك سرية العروض، التقييم غير الموضوعي للعروض، استخدام الرشى للحصول على العقود، أوجه الفساد المتفشية في المرحلة التي تلي الترسية). كما يجري ضمن هذا الفصل تبيان المبادئ العامة الواجب اعتمادها لتحقيق الشفافية والعدالة في تأمين المشتريات الحكومية، إضافة إلى استعراض المؤشرات اللازمة اعتمادها لتقويم أداء النزاهة في تأمينها.

ويستعرض **الفصل التاسع عشر** (ص ٢٢٨-٢٢٩) مبادئ الإدارة المالية الجيدة بإظهار المعوقات التي تقف عائقاً أمام تحقيق ذلك في الأقطار العربية (غياب الأنظمة والإجراءات الشفافة، ضعف البنى المؤسسية اللازمة لتفعيل ذلك، غياب الرقابة الذاتية الداخلية للأجهزة المالية)، مشيراً في الوقت نفسه إلى الآليات المطلوب تأسيسها وتفعيلها لتحقيق هذا الهدف (التخطيط الإستراتيجي، إعادة هيكلة وتنظيم الأجهزة المالية، المراقبة والتقويم المستمر لأدائها)، إضافة إلى استعراضه العديد من التوصيات اللازم تنفيذها لوضع منظومة فعالة تضمن الإدارة الجيدة للمال العام.

يتضمن **الفصل السابع** (ص ١٠٠-١٠٧) بحث تفصيلي لمبادئ ومتطلبات ومعايير إنشاء وتفعيل هيئات الرقابة المختصة وضمان استقلاليتها ضمن منظومة مكافحة الفساد، وذلك بالتأكيد على ضرورة المشاركة الشعبية الفعالة لضمان صدقيتها نظراً إلى عدم وثوق المواطن العربي بالأجهزة الحكومية الناتج أساساً عن

**السابع عشر** (ص ٢٠٠-٢١١)، وتبيان المقترحات الهادفة لحل تلك الإشكالية التي تستحوذ على أهمية خاصة في الأقطار العربية نظراً إلى ارتباطها ببعض التقاليد والعادات الاجتماعية العربية والتي سبقت الإشارة إليها أعلاه.

ونظراً إلى أهمية قياس مدى انتشار الفساد ودرجة التقدم في مكافحته، خصص الكتاب فصلاً كاملاً لمعالجة تقنيات القياس مع التسليم بأن كافة المقاييس التي تم تطويرها حتى تاريخه لا يمكن اعتبارها بأية حال كمقاييس كمية موضوعية (Objective Quantitative Measures). ونظراً إلى أهمية صدقية هذه المقاييس في تعزيز الثقة الشعبية بجهود مكافحة الفساد، جرى التطرق ضمن هذا الفصل إلى العديد من المقترحات الهادفة لرفع مستوى أدائها من حيث تحسين تصميمها وتنفيذ المسوحات التي تستند إليها أساساً بصورة أفضل.

ويستعرض **الفصل الأخير** من الكتاب (٢٤) (ص ٢٧٩-٢٩٧) التجارب والمنجزات في بعض الأقطار العربية وذلك من منظور بعض منظمات المجتمع المدني العاملة في مكافحة الفساد (أمان - فلسطين؛ الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد - لبنان؛ الجمعية البحرينية للشفافية - البحرين؛ منظمة

باستمرار خلال سياق الكتاب بمجمله، وهي الدور الأساسي للمشاركة الفعلية لمنظمات المجتمع المدني العربي كشرط أساسي لإنجاح أية استراتيجية معتمدة والتي جرى استعراض أليتها ضمن الفصل **العشرين** (ص ٢٣١-٢٤٢).

كما تم إبراز جوانب مهمة لمشكلة الفساد في القطاع الخاص ضمن الفصل **الثاني عشر** (ص ١٤٢-١٥٧) وبحث كافة ما يتعلق بدور المنافسة<sup>(٢)</sup> ضمن السياق نفسه في الفصل **الحادي والعشرين** (ص ٢٤٣-٢٥٤).

ويتطرق الكتاب ضمن الفصل **الثالث عشر** (ص ١٥٨-١٦٩) لدور الهيئات الدولية في دعم جهود الأقطار العربية لتخطيط استراتيجيات فاعلة، وذلك من خلال حثها على الانضمام إلى كافة الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها في مجال مكافحة الفساد. كما تم استعراض كافة الجوانب المتعلقة بالأطر القانونية والتشريعات اللازمة لمكافحة الفساد ضمن الفصل **الثاني والعشرين** (ص ٢٥٥-٢٦٥) إضافة إلى بحث أخلاقيات الوظيفة العامة ضمن الفصل **السادس عشر** (ص ١٨٩-١٩٩) وتبيان الآليات المقترحة لدعمها وترسيخها. أما مشكلة تضارب المصالح العامة والخاصة فقد جرى بحثها بالتفصيل ضمن الفصل

(٢) ضمن سياق ضرورة التمييز الواضح بين ضرورات الإصلاح ومكافحة الفساد التي لا ترتبط بأي من أنماط التنظيم الاقتصادي للمجتمع، يلاحظ لجوء معظم الهيئات الاقتصادية الدولية للانطلاق في بحث هذه النقطة استناداً إلى خلفية أيديولوجية قائمة على افتراض القبول الضمني بفلسفة الليبرالية الغربية المرتبطة بالنظام الرأسمالي (حرية السوق). ونظراً إلى عدم ارتباط الفساد بأي شكل معين من أنماط التنظيم الاقتصادي (حرية السوق، الاقتصاد الموجه، الاقتصاد المخطط) يجب عدم الربط بين المسألتين أعلاه وذلك لإمكان تفعيل استراتيجية لمكافحة الفساد تستند إلى الدعم الشعبي القائم على حرية اختيار أي من أنماط التنظيم الاقتصادي المشار إليها أعلاه، من خلال الوسائل الديمقراطية.

عن الحكم والقضاء والظلم والاستبداد والحرية والتحكيم، كمدخل إلى فصول الكتاب المختلفة.

النقطة الجوهرية الواجب وعيها ضمن هذا السياق أن الحاجة العربية إلى الإصلاح ومكافحة الفساد تنبع من ضرورات حياتنا واقتناعاتنا بها رغم كافة الانتقادات التي قد توجه إلى القوى الأجنبية من حيث استخدامها الدعوة للإصلاح في أقطارنا العربية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية ونفوذها السياسي. فالابتزاز الضمني الذي تتعرض له المجتمعات العربية حالياً من خلال الضغوط الخارجية عليها يجب أن لا يثنيها بأية حال عن الدعم المنهجي للإصلاح ومكافحة الفساد، حيث إن النجاح في ذلك سيمكننا من مواجهة تلك الضغوط الخارجية بشكل أفضل.

إن صفة الخصوصية العربية - الإسلامية يجب أن لا تستخدم لعرقلة إنشاء الحكم الصالح والانخراط الكلي بدعم مكافحة الفساد في الأقطار العربية. على العكس، يجب أن تكون الإطار الحاوي للطروحات المعاصرة في هذا المجال، مشددين على التأكيد بأن الاستخدام غير المشروع لهذه الصفة (وخاصة ضمن سياق التذرع بالمحافظة على القيم التقليدية لمجتمعاتنا) قد يستخدم كغطاء يفقد المشروع الإصلاحى ديناميكيته ويفرغه من أي مضمون حقيقي.

فالاستخدام الأمثل لمبدأ الخصوصية يكون مجدياً أكثر في مجال الحفاظ على مصالحنا الاقتصادية المشروعة المهددة بالهجمة الشرسة للعولمة الاقتصادية، التي تواكبها محاولات الدول الصناعية المتقدمة إخضاع اقتصاديات الأقطار العربية

الشفافية المغربية - المغرب؛ منظمة مكافحة الفساد - الجزائر).

#### - ٤ -

كتاب المرجعية هو محاولة جدية لتقديم أجوبة عن كافة التساؤلات التي تطرحها ظاهرة انتشار الفساد في المجتمعات العربية، سواء من زاوية الفهم الصحيح لمسببات هذه الظاهرة أو على صعيد تصميم استراتيجية فاعلة للتصدي لها.

إن النجاح في التصدي المنهجي للفساد في الوطن العربي شرط أساسي لدفع انطلاقاً المشروع الحضاري العربي، إذ إن الفشل في مبادرات التحديث لمواكبة متغيرات القرن الحادي والعشرين سيكون له نتائج كارثية على مسيرة التنمية البشرية - الإنسانية في الوطن العربي.

إلا أن اعتماد الكتاب كمرجعية نهائية يسترشد بما في الوطن العربي قد يحمل في طياته بعض الإشكاليات التي لا بد من التوقف عندها.

يلاحظ القارئ أن معظم فصول الكتاب يشير في مقدمة عدد من فصوله إلى العديد من القيم الدينية والأخلاقية الإسلامية المستقاة من التاريخ، كأقوال وأحاديث الصحابة وبعض المفكرين من رواد عصر النهضة في أواخر القرن الماضي ومطلع القرن الحاضر، والتي يجري الإشارة من خلالها إلى العديد من المسائل التي يعالجها الكتاب. فمثلاً يستخدم الكتاب ما جاء عن الفساد في القرآن الكريم، وأوصاف الحكم الصالح في الحقبة الأولى من التاريخ الإسلامي وأقوال المصلحين في عصر النهضة العربية خلال القرن التاسع عشر

النظر في الوقت نفسه إلى مصالحنا المشروعة في التنمية المستدامة.

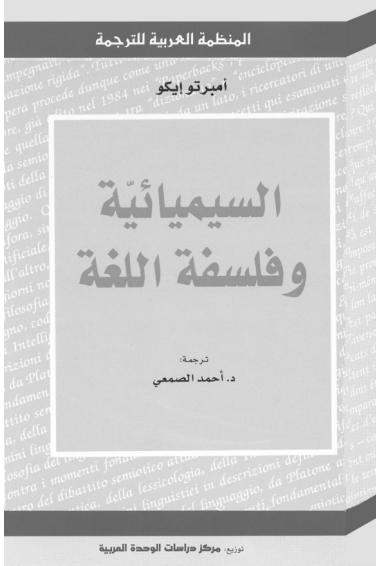
غير أن الإشكاليات أعلاه يجب أن لا تغيب عن ذهننا العربي ضرورة الالتزام بالإصلاح الحقيقي (تأسيس الحكم الصالح ومحاربة الفساد) التي يوفر لها كتاب **النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية** مصدراً مهماً من ناحية الخبرة والتقنيات اللازمة لتفعيل استراتيجية عربية موحدة □

لسيطرتها الشاملة، ومن ثم التحكم المطلق بمواردها الطبيعية (النفطية والمعدنية). وضمن هذا السياق علينا عدم القبول بالربط بين تبني استراتيجية مكافحة الفساد والإصلاحات الاقتصادية التي يروج لها من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها الدول الصناعية الكبرى، والتي تكون في ظاهرها إصلاحية رغم تضمينها في الحقيقة محاولة لتكييف نمط حياتنا الاقتصادية حسب مصالح تلك الدول، دون

## صدر عن المنظمة العربية للترجمة السيمياءية وفلسفة اللغة

أمبرتو إيكو

ترجمة وتقديم: أحمد الصمعي



يتناول هذا الكتاب جملةً من المفاهيم والمقولات الأساسية التي شغلت بال المفكرين في فلسفة اللغة وفي السيمياءية، من أفلاطون وأرسطو إلى مفكري القرن العشرين. وقد قام المؤلف، في كل باب من الأبواب الخمسة التي يتكوّن منها هذا الكتاب، بسير تاريخي دقيق وممتع، في آن واحد، بحثاً عن المحطات والمنعطفات التي مرّ بها الفكر الانساني في فلسفة اللغة عبر القرون.

هذه النظرة التاريخية وهذه المحاولة الجريئة التي تلخّص أهم ما قيل بخصوص العلامة والرمز والسنن والقاموس والموسوعة، تجعلان من هذا المؤلف مرجعاً أساسياً لكل دارس في السيمياءية وفي فلسفة اللغة بصفة عامّة.

٥١٠ صفحة

الثمن: ١٥ دولاراً

أو ما يعادلها